

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

لأنا نقول إذا كان معنى الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً .

والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأماراة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما في الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ها هنا .

وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وطننت وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ها هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند